

المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية كإطار لتفعيل دور المؤسسات

الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

أ. بوسبعين تسعديت*

الملخص :

تتميز البيئة التي تمارس المؤسسات نشاطها فيها بالتنوع والتعقيد الناتج عن تداخل المتغيرات المؤثرة والمتأثرة بنشاط هذه الأخيرة ، ما يدفع بها إلى العمل على الموافقة بين مصالحها الاقتصادية الربحية ومصالح المجتمع ، وأحد مظاهر التكيف يتمثل في تحملها لمسؤوليتها اتجاه الأطراف ذوو المصالح. وللوقوف على الأثر الفعلي لذلك وجب القياس والإفصاح عن نتائج ومخلفات نشاطها ، حيث تعتبر المحاسبة في هذا الشأن كتقنية اقتصادية أحد الوسائل الفاعلة في تحديد الآثار الخارجية لتصرفات منظمات الأعمال ، تلك الآثار التي تتعدى المصالح البشرية لتشمل التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي لها. وبالتالي تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة منظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة ، التي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تحقيق نمو اقتصادي ، عدالة اجتماعية وحماية للبيئة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية والاجتماعية ، المحاسبة ، القياس ، الإفصاح ، التنمية المستدامة.

Abstract:

the business organizations practice their activity in environment which is characterized by the diversity and complexity resulting from the overlap of variables affecting and affected by its activity, what drives business organizations to work to agree between the interests of economic profitability and the interests of society, and one of the manifestations of adjustment is to bear its responsibility towards Parties, which have interests. So, to determine the actual impact of this, the business organizations must measure and disclosure the results of its activity, in this case we can consider the accounting as an economical technique one of the most effective tool in determining the external effects of the actions of business organizations, those effects that exceed the interests of humanity to

* كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة:
tassa86dz@yahoo.fr

include the social cost and social return to it.

Key words: the environmental and social responsibility, accounting, measurement, disclosure, sustainable development.

مقدمة: تسعى معظم المجتمعات باختلاف مستويات رقيها إلى تحقيق تقدم ايجابي في كافة المجالات التي من شأنها تحسين مستوى معيشة شعوبها وضمن استمرارية ذلك للأجيال القادمة ، ما يتطلب منها ضرورة إرساء معالم تنمية شاملة ينتهجها كافة الفاعلين في المشهد السياسي ، الاجتماعي والاقتصادي للدولة. وتعتبر في هذا الشأن منظمات الأعمال أحد أهم الركائز التي ينبغي العمل على توعيتها وتحفيزها للعب الدور المنوط بها خدمة لأهداف التنمية. ومن هنا ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يختزل كافة الأبعاد الناتجة عن ممارسة منظمات الأعمال لنشاطاتها ، فسعي هذه المنظمات لتحقيق أقصى ربحية لم يعد كافيا لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي ما لم تولي جانبا مهما من سياستها الداخلية والخارجية لخدمة مصالح المجتمع والبيئة التي تمارس فيها نشاطها. وفي سبيل تحديد ماهية المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأبعادها طورت عدة مفاهيم ونماذج لقياس مدى احترام هذه المنظمات لمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، من بينها معايير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، التي تبناها الفكر المحاسبي وسعى في استعمالها ومحاولة استنباط طرق موضوعية من خلالها تهدف إلى قياس حجم الآثار الذي يمكن أن يخلفها نشاط المنظمات اتجاهها واتجاه المجتمع ، إلا أن الجهود المبذولة في ذات الإطار تواجه عدة تحديات كون معظم هذه الآثار خاصة ما تعلق بجانب العوائد الاجتماعية الخارجية أي التي تعود على المجتمع هي عبارة عن متغيرات كيفية ، يصعب في الغالب إعطاء قيمة لها ، مثل ، إعطاء قيمة لمستوى رضا المجتمع عن نشاط المنظمة لأنها قامت بتهيئة وتنظيف البيئة المحيطة بها ، وكما هو متعارف عليه فالتسجيل المحاسبي يعتمد على القيمة الفعلية الحقيقية الناتجة عن أي نشاط يتعلق بالمنظمة ، وبالرغم من ذلك فهذا لا ينفي ولا يمنع بأن تكون المحاسبة باعتبارها أحد التقنيات الاقتصادية أحد الوسائل الفاعلة في تحديد حجم المكاسب والأضرار التي يمكن أن تلحقها نشاطات هذه المنظمات ببيئتها الاجتماعية والاقتصادية وكذا كافة الأطراف ذوو المصالح.

الجزائر وغيرها من دول العالم ، تعاني هي الأخرى من أثار التدهور البيئي. ولاسيما فيما يخص الرأسمال الطبيعي الذي لا يتجدد كالبتترول ، الغاز...الخ. هذا ما سيؤثر سلبا على اقتصادها الريعي ويؤدي بالبلاد إلى الدخول في تحديات اجتماعية ، سياسية ، اقتصادية معتبرة. إن المشاكل البيئية وثيقة الصلة

بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد فعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة والاستثمارات الكبرى في إنماء الرأسمال الطبيعي البشري يتضح أن الأسباب الرئيسية للأزمة البيئية التي تعيشها الجزائر هي أسباب ذات صلة بعجز السياسيات و البرامج على إجبار منظمات الأعمال على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية خدمة لأهداف التنمية المستدامة.

وعليه فإن الحلول الواجب اعتمادها لهذه المشاكل يجب أن تتصل حتما بالإصلاحات الاقتصادية المؤسساتية للبلاد ، وكان الهدف من هذه الإصلاحات الهامة هو إصلاح الجباية والأسعار وتحرير المبادلات الدولية ، ومساورة الدينار وإلغاء الدعم المالي ، واتخاذ تدابير ترمي إلى جلب الاستثمار الأجنبي ، وكذا اعتماد المحاسبة البيئية الاجتماعية كوسيلة قياس للآثار الجانبية للنشاطات الاقتصادية وكضرورة تفرضها التوجهات العالمية ، خاصة بعد أن دعا البنك الدولي إلي ضرورة إدخال المحاسبة البيئية ضمن حسابات الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الورقة البحثية التي تسعى للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية : ما مدى فعالية المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال الجزائرية في القياس والإفصاح عن أدائها الاجتماعي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهية المسؤولية البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال ، وما الأهداف التي ينطوي تحتها هذا المفهوم؟

- ما هي مجالات المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال ؟
- ما مدى توفر الآليات المحاسبية لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لمنظمات الأعمال؟
- ما أثر الدور الذي يلعبه الإفصاح عن المسؤولية البيئية الاجتماعية في تحسين فاعلية المنظمات وتصحيح مسارها خدمة لأهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي أهم جهود الدولة الجزائرية المبذولة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية على مستوى منظمات الأعمال؟

وبغرض الإجابة عن الإشكاليات المطروحة ، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى عدة محاور رئيسية والمتمثلة في ما يلي:

أولاً: ماهية المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية وأهدافها .

ثانياً: مجالات المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية .

ثالثاً: الطرق المحاسبية المستعملة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي للمنظمة .

رابعاً: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ومدى فاعليته في تصحيح مسار المنظمات خدمة لأهداف التنمية المستدامة.
خامساً: جهود الدولة الجزائرية لتفعيل تحمل المؤسسات لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية.

أولاً: ماهية المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية وأهدافها

تتصدر قضايا العناية بالبيئة وكذا التكاليف والمنافع المترتبة عنها مكانة بارزة الأهمية في العديد من الدول بسبب علاقتها الوثيقة برفاهية الإنسان وبمستوى معيشتته وتقدمه. مما أدى إلى زيادة الحاجة لتوفير البيانات المعرفية الملائمة عن البيئة إلى الإدارة الداخلية للمنظمات وإلى أفراد المجتمع، فكانت المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية أحد أهم المفاهيم التي تهدف إلى تقييم أداء المنظمات وتفعيل الدور المنوط بها في حماية البيئة، ومن هذا المنطلق سيتطرق هذا العنصر إلى:

- ماهية المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية؛
- أهداف المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية؛

1. ماهية المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية

هناك عدة تعريفات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث يختلف في تحديد ماهيتها باختلاف وجهات النظر ومن جملة هذه التعريفات:

« المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية هي تلك المحاسبة التي تسمح لنا بتحديد الأثر الفعلي لنشاط المؤسسة على نوعية الحياة في المجتمع. (1) يعطي هذا التعريف مفهوم دقيق وواضح للوظيفة الأساسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع الذي تنشط فيه.

وتعرف كذلك على أنها: « مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي والبيئي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات. (2)

يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة البيئية الاجتماعية بوظيفتي القياس

(1) DEMERS I and WAYLAND D, corporate social responsibility: is no news good news? Amagazine, N°4, USA, February 1982, pp: 4549 . .

(2) الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، العدد 01، 1987، ص: 104.

والتقرير عن نتائج القياس للأداء الاجتماعي للمنظمات.
 كما تعرف: « كنظام محاسبي هدفه الرئيسي القياس والإفصاح عن التكاليف
 والعوائد الاجتماعية لمنظمات الأعمال (1)
 أعطى هذا التعريف مجال أوسع للمحاسبة الاجتماعية باعتبارها نظاما
 هدفه القياس والإفصاح.
 كما تعتبر المحاسبة البيئية تلك المحاسبة التي تهتم بتكميم الأثر البيئي على
 نشاط المؤسسة والتي تسعى
 إلى إدراج المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية للمنظمة.
 من خلال التعريفات السابقة يمكن اعتبار المحاسبة عن المسؤولية البيئية
 والاجتماعية نظام وظائفه الأساسية القياس ، التحليل والإفصاح عن الأداء
 الاجتماعي لمنظمات الأعمال خاصة تلك النشاطات المضرة بالبيئة للأطراف ذات
 العلاقة بنشاط هذه المنظمات.

2.1. أهداف المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية

يمكن تعداد هذه الأهداف في ما يلي: (2)

- تحديد وقياس صافي المساهمات الاجتماعية للمنظمة التي تشمل جميع
 عناصر التكاليف والعوائد الخاصة بالنظام الداخلي والخارجي للمنظمة والتي لها
 التأثير على فئات المجتمع.
 - تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة ، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت
 إستراتيجيتها وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة وهدف المنظمة
 بتحقيق أرباح اقتصادية من جهة أخرى ، وتمثل العلاقة بين أداء المنظمات
 الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهرى لهذا الهدف.
 - الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية (اثر
 قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين ، على التلوث ، على استهلاك
 الموارد...) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي
 ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وإيصال هذه البيانات للأطراف
 المستفيدة الداخلية والخارجية بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات سواء من وجهة
 نظر المنظمة أو المجتمع.

(1) مطر محمد، التأسيس النظري للممارسات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص:416.

(2) جريوع يوسف محمود، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم
 المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة دراسات إنسانية، المجلد الخامس عشر،
 العدد 01، غزة، فلسطين، جانفي 2008، ص ص: 246 - 247.

2. مجالات المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال

لقد حددت مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تعمل المحاسبة البيئية الاجتماعية على قياس أدائها في ما يلي (1):

1.2. مجال العاملين يعتبر مجال داخلي للمحاسبة الاجتماعية، إذ يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج للعاملين مجاناً، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي.

2.2. مجال البيئة يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة المنظمة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة والمحافظة على الموارد الطبيعية ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظراً لما يسببه نشاط المنظمة من أضرار على البيئة مثل، تلوث المياه الهواء، التربة، التلوث الضوضائي.

3.2. مجال حماية المستهلك يضم الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالأهتمام بزيادة أمان المنتج، عدم خداع المستهلك، الصدق في الإعلانات، توفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.

4.2. مجال المجتمع يشمل مجموع الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة الجمهور بشكل عام، كتشغيل المعاقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتأهيل، إقامة حضانات لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

ثالثاً: الطرق المحاسبية المستعملة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي للمنظمة

تستعمل المحاسبة المالية على مستوى المنظمة لتحديد النتائج الاقتصادية لدورات الاستغلال، أين تقوم بإعداد تقارير بناء على مفاهيم ومبادئ المعايير الدولية للمحاسبية والتقارير المالية، لتقديمها للجهات الخارجية كالمستثمرين، الدائنين، المؤسسات الضريبية... الخ، في حين أن المحاسبة البيئية والاجتماعية تعتمد هي الأخرى على جملة من المعايير والطرق تسمح لها بقياس أثر الأنشطة

(1) نفس المرجع أعلاه، ص: 248 - 249.

الاجتماعية وتحديد قيمة التكاليف والعوائد البيئية والاجتماعية للمنظمة. سيتطرق هذا العنصر إلى:

التكاليف والعوائد الاجتماعية للمنظمة؛

معايير قياس الأداء الاجتماعي؛

الطرق المحاسبية لقياس الأنشطة البيئية والاجتماعية؛

1. التكاليف والعوائد الاجتماعية للمنظمة

قبل التطرق إلى المفاهيم والتقنيات المحاسبية المستعملة لقياس المبادلات البيئية والاجتماعية داخل وخارج المنظمة ، وجب تحديد العناصر التي تدخل في إطار المحاسبة عن المسؤولية البيئية الاجتماعية ، وعليه ، سيتم توضيح مفهوم كل من التكاليف والعوائد الاجتماعية.

1.1. التكاليف الاجتماعية يطلق على هذا المفهوم عند البعض من منظري

الإطار الفكري المحاسبي بالنفقات أو مصاريف الاجتماعية ، وتعرف التكلفة الاجتماعية على أنها: « المصروفات المستنفذة التي يتحملها المجتمع ، والوحدات الاقتصادية على حد سواء ، نتيجة الأضرار التي تلحق بأحد الطرفين أو كلاهما ، والذي ينجم عن فعل غير مسؤول اجتماعيا.(1)

وعليه ، يمكن أن تشمل عناصر التكاليف الاجتماعية مجمل التضحيات التي تلحق بالمجتمع والمنظمة جراء ممارسة النشاط الصناعي أو التجاري من قبل المنظمة مثل ، تكلفة الأصول الخاصة بالحد من التلوث ، مصروفات الحد من التلوث ، الضرائب والغرامات التي تتحملها المنظمة بسبب الإضرار بالبيئة...إلخ.

2.1. العوائد الاجتماعية كما تعرف كذلك بالمنافع الاجتماعية ويواجه

الفكر المحاسبي صعوبات معتبرة في قياسها وتحديد مفهومها والعناصر التي يمكن أن تشملها سواء بالنسبة للمجتمع أو المنظمة. فقيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها له منفعة أكيدة على المجتمع لكن المشكل على أي أساس تقاس تلك المنفعة ، وعليه ، يمكن التمييز بين نوعين من العوائد(2)

عوائد داخلية؛ يعتمد في تحديدها على فكرة احتساب الدخل الاقتصادي ، حيث أن الاقتصاد يقيد فقط بالعناصر التي لها قيمة أو ثمن ، ومن ثم فإن جميع العناصر التي ليس لها سعر لا تعتبر كعائد داخلي للمنظمة مثل ، صحة العاملين ، نوعية البيئة أو رفاهية المجتمع...إلخ.

(1) الحياي وليد ناجي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار حامد، الأردن، 2004، ص:28.
 (2) غوزي حسين عبد الجليل، المشاكل المحاسبية المعاصرة، مذكر ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010، ص: 19 - 21.

عوائد خارجية؛ وهي تلك المنافع التي تعود بالفائدة على جهة خارجية وقد أولت أكثر الدراسات بقياسها وذلك لسهولة تكميمها وموضوعيتها، مثل، مدى مساهمة المنظمة في حل مشاكل الإسكان، البطالة، توفير النقل... الخ.

2. المعايير المحاسبية لقياس الأداء البيئي والاجتماعي للمنظمة

حددت هذه المعايير اعتماداً على المعايير المحاسبية التي وضعتها الجمعية المحاسبية للأمريكيين والمتمثلة في: (1)

1.2. معيار الصلاحية يشير هذه المعيار إلى ضرورة أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامها وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2.2. معيار الخلو من التمييز يتبلور مضمونه في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التمييز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو العوائد الاجتماعية.

3.2. معيار السببية يشير المعيار إلى ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول على درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

4.2. معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية يقابل هذا المعيار مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة المالية وبالرغم من تعرضه للانتقاد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي من المتوقع أن تزداد أهميته لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

5.2. معيار العائد الاجتماعي ويحل هذا المعيار محل مبدأ تحقق الإيراد في المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

(1) الساقى، سعدون مهدي، نور عبد الناصر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، جامعة الإسراء، الأردن، 2006، ص: 200.

6.2. معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها ويعنى مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي .

3. الطرق المحاسبية لقياس الأنشطة البيئية الاجتماعية

يتناسب تزايد اهتمام المجال المحاسبي بطرق وأساليب قياس تكاليف وعوائد الأنشطة البيئية والاجتماعية طرديا مع تزايد الآثار الواضحة لنشاط منظمات الأعمال على البيئة وجميع الأطراف المكونة لها ، فالسعي لإيجاد الطرق المناسبة لقياس هذه الآثار من شأنه تحسيس هذه المنظمات بضرورة تحمل مسؤولياتها الاجتماعية. سيتناول هذا العنصر:

- مفهوم القياس المحاسبي ومعوقاته؛

- طرق القياس المحاسبي؛

1.3. مفهوم القياس المحاسبي ومعوقاته يتناول هذا العنصر ماهية القياس المحاسبي ومعوقات قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمنظمات:

- تعرف الجمعية المحاسبية الأمريكية القياس المحاسبي على أنه: « قرن الأعداد بأحداث المنظمة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة». أما في ما يتعلق بالقياس المحاسبي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والتي تتمثل في تحديد المبادلات أو الأنشطة ذات المضامين الاجتماعية فهي أحد أصعب المشاكل التي يعاني منها الإطار الفكري الحالي للمحاسبة والتي تعتبر أهم عقبة تحول دون تطور محاسبة المسؤولية البيئية والاجتماعية.

- المعوقات المتعلقة بالقياس المحاسبي للتكلفة الاجتماعية ، تكمن المشكلة الأساسية في قياسها في وجود اختلاف بين وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية ، فالأولى تعبر عنها بقيمة المبالغ التي تدفعها المؤسسة بصفة اختيارية أو إلزامية نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية دون أن تنتظر عائد اقتصاديا منها وبالتالي فهي تعتمد على مفهوم التكلفة الفعلية كأساس للقياس ، على خلاف الثانية التي تضمنها كافة الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمات لنشاطها وبالتالي فهي تعتمد على مفهوم الفرصة البديلة كأساس للقياس. وبالرغم من وجود هذا التعارض إلا أن هذا لا ينفي ولا يمنع تبني الفكرتين معا وذلك بتصنيف التكاليف الاجتماعية إلى مباشرة تضم التكاليف من وجهة نظر المحاسبة

وأخرى غير مباشرة تضم التكاليف من وجهة نظر اقتصادية. (1)
 - المعوقات المتعلقة بالقياس المحاسبي للعائد الاجتماعي؛ تلخص الصعوبات في هذا الإطار إلى سببين رئيسيين الأول يشير إلى أن معظم العوائد التي تحققها المنظمة تعود إلى أطراف خارجها وهي منافع موجهة للمجتمع خاصة وبالتالي يصعب قياسها ، أما السبب الثاني أنه حتى لو تم قبول هذا النشاط الاجتماعي من طرف المجتمع فكيف يمكن تكميم مستوى الرضا أو القبول.

2.3. الطرق المحاسبية لقياس تكاليف وعوائد الأنشطة البيئية والاجتماعية لمنظمات

الأعمال الطرق المحاسبية المتضمن في هذا العنصر هي عبارة عن اجتهادات لمفكرين محاسبين عرب وأجانب تستحق العمل والبحث في تطويرها واقتراح أساليب أخرى تسمح بتجاوز العقبات المشار إليها سالفا.

- بعض طرق قياس التكاليف الاجتماعية محاسبيا؛ هناك عدة تكاليف يمكن أن تتحملها المنظمة أثناء قيامها بنشاطها من بينها ، تكاليف الحد من التلوث وتكاليف إزالة التلوث حيث تتعلق الأولى بكافة المعدات التي يتم اقتنائها من طرف المنظمة للحد من أثار نشاطها العادي على البيئة التي تشط فيها كمعدات تنقية أبخرة المصانع وبما أنها تتميز بطول العمر الإنتاجي فيتم معالجتها بنفس طريقة معالجة الأصول المادية الأخرى الموجودة في المنظمة ، كما يتم تخصيص حساب للأصول الاجتماعية تقيد فيه هذه المعدات. أما مصاريف إزالة التلوث فهي تشمل كافة المصاريف التي تنفق على التعقيم ، إزالة نفايات الإنتاج ومعالجتها... الخ من المصاريف التي يمكن أن تتحملها المؤسسة في هذا الإطار وتعالج محاسبيا بتخصيص حساب لها ضمن المصاريف الاجتماعية. يمكن تناول تكلفة انخفاض إنتاجية العاملين بسبب التلوث الضوضائي ، حيث أنه ، أثبت علميا أن معدل انخفاض إنتاجية العامل الذي تعرض للضوضاء العالية أثناء العمل تصل إلى 30% لذلك يمكن احتساب هذه التكلفة كما يلي ، تكلفة انخفاض إنتاجية العامل الواحد الأجر السنوي له معدل انخفاض الإنتاجية والنتائج يضرب في العدد الإجمالي للعمال ، ثم يتم تقييد تلك التكلفة في الدفاتر المحاسبية في حساب الخسائر الناتجة عن التلوث الضوضائي. (2)

- بعض طرق قياس العوائد الاجتماعية محاسبيا؛ هناك عدة عوائد يمكن أن تعود على المنظمة والمجتمع بالنفع أمكن الطرق المحاسبية تكميمها وتقييدها

(1) جربوع يوسف محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

(2) الحياي وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 61 - 106.

محاسبيا مثل ، قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية حيث ، مقياس مدى مكافأة العمال «الأجور المدفوعة» المزايا الممنوحة/متوسط أجر العامل عدد العمال ، وبعد تحقيق قيمة العائد يسجل محاسبا ضمن حساب العوائد الاجتماعية الداخلية ، كما يمكن قياس كذلك مدى مساهمة المنظمة في تطوير الجوانب الفنية للعاملين فيها حيث ، مساهمة المنظمة في التطوير الفني للعاملين فيها « تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجور المدفوعة للعمال ، ثم تقيد محاسبيا تلك القيمة في حساب العوائد الاجتماعية الداخلية ، كذلك قياس مدى مساهمة المنظمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام والمنطقة حيث ، مساهم المنظمة « تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية/إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة ، ثم تقيد القيمة في حساب العوائد الاجتماعية الخارجية» (1)

رابعاً: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية والاجتماعية ومدى فاعليته في تصحيح مسار المنظمات خدمة لأهداف التنمية المستدامة

تركز المبادئ والمفاهيم المحاسبية الحالية على ضرورة قيام المنظمة بالتقرير والإفصاح عن نتائج نشاطاتها المالية وغير المالية ، وخاصة ما تعلق بجانب تحملها لمسؤولياتها اتجاه المجتمع وكافة الأطراف ذوو المصالح ، وذلك بغرض تحقيق الشفافية والموضوعية ووضع المجتمع في صورة أداء المؤسسة ، ما قد يشكل حافزا للمنظمات يجعلها تعمل على تحسين أدائها الاقتصادي والاجتماعي تفاعليا للضغوط وخدمة لمصالح المجتمع. سيتناول هذا الجزء:

- الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنظمات؛

- دور المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في تصحيح مسار المنظمات نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

1. الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنظمات يمكن أن

نميز في هذا الإطار نموذجين مهمين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وهما نموذجي LINOWES و نموذج ESTES اللذان يتخذان المجتمع كأساس في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمنظمة ، أما في ما يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي فهو عبارة عن طريقة تسمح للمؤسسة بإعلام جميع أطراف المجتمع عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية ،

(1) آل غوزي حسين عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20 - 21.

وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك ، ويجب أن يتخذ الإفصاح المحاسبي الأشكال الآتية:

الإفصاح الكافي ، أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة.(1)

الإفصاح العادل ، ويتمثل بالإفصاح بالطريقة التي تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.

كما يمكن أن تكون المعلومات المعروضة كمية ممثلة في الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغير رؤوس الأموال ، أو غير كمية مثل العبير عنها في الملاحق تفيد في اتخاذ القرارات.

2. دور المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في تصحيح مسار

المنظمات نحو تحقيق التنمية المستدامة إن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بأن المجتمع يجب أن يتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاته فهي تتضمن ثلاث دعائم أساسية اقتصادية ، بيئية واجتماعية ، وإذا عدنا إلى المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية نجد أنها أحد أهم التقنيات الاقتصادية المتاحة لقياس حجم مدى تقييد أهم العناصر الفاعلة في المشهد الاقتصادي ألا وهي منظمات الأعمال بحسن استغلال تلك الموارد سواء كانت طبيعية أو بشرية في سبيل تحقيق غايتها الربحية ، البيئية والاجتماعية في آن واحد.

فضرورة التقرير والإفصاح عن كافة نشاطات المنظمة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا ضرورة العمل على تقييم مخلفات نشاطها بصفة موضوعية وصادقة يعتبر دافعا مهما لمنظمات الأعمال لتحسين وتفعيل أدائها الاقتصادي والاجتماعي. خاصة بعد جملة الضغوط المالية التي تواجهها الدول حاليا بسبب النمو العالمي في الأموال المخصصة للاستثمار في المسؤولية الاجتماعية ، كما هو الحال في أرقام داوجونز للاستدامة ومتطلبات الإفصاح عن السياسات الاستثمارية(2)

وعليه ، فقد أصبحت منظمات الأعمال تعاني نوع هن الضغوطات التي

(1) عبد العال حماد طارق، التقارير المالية، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص:53.
(2) the institute of chartered accountants in england & wales information for better markets, sustainability; A magazine the role of the accountants, N°17, England, 2004, p:12.

تختلف من بلد إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى داخل قطاعات الأعمال. تدفع بالمنظمات للبحث عن طرق ذات أبعاد اقتصادية في التكلفة وإبداعية جديدة لغرض الإدارة وتخفيض التأثيرات البيئية ، (1) فقد أصبحت المنظمات قادرة على تمييز مدى أهمية المكافآت المالية المحتملة (كالتحفيظات الجبائية) والتي يمكن تحقيقها من تحسين الأداء البيئي. فالعمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة والماء والمواد الأولية الأخرى سيؤدي ليس فقط إلى تحسينات في البيئة كتخفيض استخدام الموارد وتقليل النفايات والانبعاثات السامة ، ولكن كذلك تخفيضات مالية رئيسية محتملة كنتيجة لتقليل تكلفة المواد المشتراة وتكلفة معالجة النفايات. كما انه هنالك منافع أساسية أخرى يمكن أن تحصل عليها المنظمة نتيجة لتحسين الأداء البيئي لها وتحملها لمسؤولياتها الاجتماعية.

خامسا: جهود الدولة الجزائرية لتفعيل تحمل المؤسسات لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية
تعمل الدولة الجزائرية على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات البيئية الناجمة عن عدم احترام منظمات الأعمال لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية ، حيث قامت بوضع استراتيجية وطنية في مجال البيئة تتميز بطابع الاستدامة ، كما تعمل على تحديد أهداف النوعية وكذلك نمط التداخلات البيئية وطبيعتها الواجب تنفيذها باعتبارها عاملا أساسيا من عوامل الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. استراتجية الدولة الجزائرية من أجل تحفيز المؤسسات على تحمل مسؤولياتها البيئية والاجتماعية تهدف الجزائر من خلال تسطيرها لبرنامج شامل حول البيئة وتحدياتها إلى إرساء استراتيجية واضحة المعالم من شأنها تحقيق نتائج منتظرة في الأمدين المتوسط و الطويل والمتمثلة في ما يلي:

1.1. تحسين صحة المواطن و نوعية معيشته تدهور الصحة ونوعية المعيشة
نتج عن انتشار النفايات الصلبة الحضرية وطرح حجم متزايد من المياه المستعملة الملوثة دون معالجتها ، وتلوث الهواء ناجم عن حركة مرور السيارات و حرق النفايات والغازات الناتجة من أبخرة المصانع.

ويعد الفقر أهم الظواهر التي تعرض الناس للمخاطر ، فهو ظاهرة ناجمة عن الآثار المتراكمة لنموذج التنمية السائدة خلال العشرييات الأخيرة ، ففي المدن والمناطق الحضرية تجد الفقراء هم أكثر الناس تعرضا لآثار تدهور البيئة ،

(1) الصفار هادي رضا، المحاسبة عن البيئة المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي حول أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 17 - 19 أبريل 2006، ص: 4

ومشاكل الصحة العمومية المرتبطة بها (المسكن الوضيع - أحياء سيئة التجهيز - محدودية الحصول على ماء الشرب والتطهير - التعرض الشديد للتلوثات المختلفة (الماء والهواء) ، أما في المناطق الريفية فإن الفقراء هم الذين يعانون أكثر من تدهور الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية (الانجراف - التصحر - زوال الغابات - ندرة المياه وتلوثها والجفاف).

أما النتائج المنتظرة في الأمدن المتوسط والطويل هي الآتية:

- تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير.
- خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيماوي الزراعي المصدر.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى و في جوار المناطق الصناعية.
- خفض انتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي أم المالي.
- تحسين الأطر القانونية والمؤسسية لتسيير البيئة.

2.1. الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته إن الهدف المباشر من استراتيجية الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته هو السعي إلى تدارك تدهور الأراضي والغابات والمراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي ، والغطاء النباتي ، وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية الناتجة عن عجز المؤسسات وبإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص ، مع تأكيد دور الضبط والدعم التقني في الدولة.

النتائج المنتظرة في الأمدن المتوسط والطويل هي الآتية:

- توضيح الوضع القانوني العقاري (حق التملك وحق الحصول على العقار واستعماله فيما يخص الأراضي الزراعية و السهبية).
- تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة واعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملائمة.
- التخلص من النموذج السابق الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي وتحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي عالي القيمة المضافة واعتماد سياسة سقي مستدامة مع تحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات.
- رفع الغطاء الغابي و عدد المناطق المحمية.
- حماية المنظومات البيئية الهشة مع العناية عناية خاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية.

- وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والمتأخرمين والشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي.
- ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل ، وضمان

الحفاظ على الموارد.

3.1. خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية من أجل وضع استراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ، والمتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين ، ورفع فعالية النفقات المالية من الميزانيات ، يكون من الضروري إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية ، بحيث تتخذ تدابير من شأنها أن تخفض في معدلات الفقر ، وزيادة أهداف النوعية التي تشدها الاستراتيجية البيئية ، وذلك بالتخلي عن كل سياسات الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة والموارد المائية للسقي والمدخلات الزراعية الكيماوية والمنتجات الغابية ، وكذا الإصلاح التدريجي للهياكل المشجعة للنهوض بتحصيل التكاليف وتحسين نوعية الخدمات ، وتوضيح الحقوق العقارية والحقوق المرتبطة باستغلال الموارد وهذا بالتطبيق الصحيح للقوانين المتعلقة بتهيئة الإقليم والوقاية من التلوث.

النتائج المنتظرة في الأمدن المتوسط و الطويل:

- ترشيد استعمال الموارد المائية.
- ترشيد استعمال موارد الطاقة.
- ترشيد استعمال الموارد الأولية في الصناعة.
- إغلاق المؤسسات العمومية الشديدة التلوث.
- رفع قدرات تدوير النفايات واسترجاع المواد الأولية.

4.1. حماية البيئة الشاملة تتمثل استراتيجية حماية البيئة الشاملة في مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة ، والشروع في تنفيذ أعمال قوية لتوعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية من جهة أخرى ، وذلك بخفض انبعاثات الغازات ذات الاحتباس الحراري.

النتائج المنتظرة في الأمدن المتوسط و الطويل:

- رفع الغطاء الغابي وكثافته وتنوعه البيولوجي (غابات الإنتاج و الحماية).
- مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ، ومناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة الغابية الرعوية).
- حماية الواحات من الملفوظات المنزلية والملح.
- إشراك السكان المتأخرمين ، والنهوض بتحسيس الجمهور في مجموعته.
- خفض انبعاثات الغازات ذات الاحتباس الحراري.
- استبعاد المواد المؤذية لطبقة الأوزون.

التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة.

2. ميادين التدخلات الاستراتيجية وطبيعتها من أجل البيئة والتنمية المستدامة
لتحقيق نتائج إيجابية للأمدن المتوسط والطويل ستفقد مقاربة برمجية عشرية تدريجية ومتعددة المكونات، ستقتضي تدخلات في الميادين الآتية التي تستخلص منها الأعمال ذات الأولوية في المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

1.2. ميادين التدخل من أجل تحسين الصحة ونوعية الحياة للمواطن هناك عدة مجالات للتدخل سطرتها الدولة الجزائرية من أجل حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة، والمتمثلة في:

- تعزيز الجهاز التشريعي والتنظيمي؛ أخذت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة في تنفيذ برنامج واسع للجهاز التشريعي والتنظيمي تخص عدة قوانين من بينها: القانون المتعلق بالتحكم بالطاقة، القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، القانون المتعلق بالتهيئة العمران، القانون التوجيهي للنهوض بالمدينة، قانون المياه، القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير.

- تعزيز القدرات المؤسسية؛ عن طريق تعزيز قدرات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تعزيز قدرات المدن والجماعات المحلية، إدخال اللامركزية تدريجيا على وظائف عمليات التسيير البيئي، تشجيع المؤسسات العمومية والخاصة، التعجيل بإنشاء وكالات الأحواض المائية.

- تعزيز قدرات قياس التلوثات ورصدها ومتابعتها؛ عن طريق إعداد برامج وطنية وجهوية لقياس مختلف الأوساط ورصدها وتحقيق إنسجام التدابير، تطوير وإعادة تنظيم المخابر الجهوية، تطوير شبكات الرصد لنوعية الهواء في المدن الكبرى الأربع، إقامة شبكة لرصد الأوبئة.

- الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك باعتماد التكوين في ميدان البيئة، التكوين في ميدان التعمير و صيانة التراب والحفاظ عليه، تحسين الأداء المكيف لفائدة مفتشي البيئة وشرطة التعمير، حماية البيئة، تحسيس المواطن وإشراكه في التربية والتوعية البيئيتين وحثه على مراعاة القواعد البيئية والموافقة على الدفع من أجل الحصول على خدمات بيئية ذات نوعية عالية.

2.2. ميادين التدخل من أجل الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته
وذلك عن طريق:

- إيجاد تسوية ملائمة للمسائل العقارية؛ بإعداد وإثبات حقوق الملكية أو الانتفاع، ضرورة انتهاج سياسة الهيكلية العقارية نظرا لظهور أحجام من

المستثمرات قابلة للبقاء والاستمرار ، فتح الامتياز على قطع أرضية تابعة لملك الدولة الخاص ، إعداد قانون رعوي ملائم لاحتياجات المجموعات الريفية بسبب تدهور المراعي السهبية جراء الاستعمال غير الاستشاري المعمول به ، حماية الأراضي الزراعية من التعمير.

- تعزيز السياسات الزراعية والريفية ومكافحة الفقر؛ بالتحسيس بضرورة إعادة تكييف السياسة الزراعية ، محاربة الفقر و انتهاج سياسة ريفية.

- اعتماد سياسات وبرامج لحماية التنوع البيولوجي والساحل؛ وذلك بتنفيذ سياسة لحماية التنوع البيئي ، إعداد استراتيجية لتسيير الساحل.

- الاهتمام بالاستثمارات ذات الأولوية؛ مع إعادة بناء التراث الغابي وحمايته ، تهيئة الأحواض السفحية بصورة متكاملة ، تهيئة المناطق السهبية بشكل متكامل ، حماية الفضاءات الواحية.

3.2 ميادين التدخل لتقليل الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية وذلك

بواسطة تعديل كل من:

- النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالتحكم في الطاقة.
- تنفيذ إجراءات الفحص والمراجعة والمراقبة الذاتية وإزالة التلوث الصناعي.
- تعميم اعتماد أنظمة التسيير البيئي والتكنولوجيات النظيفة من خلال الصندوق الوطني للبيئة .

4.2 ميادين التدخل من أجل حماية البيئة الشاملة وتتمثل في ما يلي:

- حفظ موارد التنوع البيولوجي في مواقعها.
- حفظ الانبعاثات الغازية الدفينة .
- احترام الالتزامات المتفق عليها على المستوى الدولي.

خاتمة

يتضح من خلفية هذه الورقة البحثية أن الجهود تبذل ولازالت تبذل على مستوى المنظمة والمجتمع ككل وذلك في إطار البحث عن التوفيق الاقتصادية الاجتماعية المناسبة التي تسمح بتعايش وتواصل كافة الأطراف الفاعلين في البيئة وتضمن في نفس الوقت ذلك النمو المتوازن والمستمر في الاقتصاد من خلال الحفاظ على خيارات المجتمع خدمة لأهداف التنمية المستدامة ، وبذلك يمكن استنتاج جملة النتائج الآتية:

المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية ما هي إلا نظام محاسبي شأنه شأن نظام المحاسبة المالية ، يهدف إلى القياس والتقارير عن أثر المبادلات البيئية والاجتماعية الداخلية والخارجية للمنظمة ، والتي يترتب عنها تكاليف وعوائد

تعود في الغالب لأطراف خارجية. عملية قياس التكاليف والعوائد البيئية والاجتماعية محاسبيا صعبة وهذا راجع لطبيعة المتغيرات الكيفية التي تحكم عملية التكميم. إن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية والاجتماعية للمنظمات تلتخص في نتيجة تركيز المنظمة نشاطها في الحفاظ على البيئة وذلك من خلال القيام بمبادرات داخلية من طرف إدارة المنظمة رغبة منها في تحقيق رضا الجهات الخارجية ذات العلاقة بها. هذا ما سينتج عنه عملية إنتاج نظيفة ، وتصميم منتجات وخدمات خضراء ومشتريات بيئية مفضلة ونظم إدارية بيئية تخدم اقتصاد الدولة وتدعم سياسة التنمية المستدامة فيها. ومن جملة النتائج السابقة يوصى بالحاجة الشديدة للفكر المحاسبي لإيجاد أسس وطرق قياس مناسبة تتناسب وحجم أثار المبادلات الاجتماعية التي وجب تحديد قيمتها للوقوف عند التكاليف والعوائد البيئية والاجتماعية التي تعبر

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة الأجنبية

- CORINNE Gendron, le developpement durable comme compromise, edition Qubac, paris,2006.
- Loew T., Fichter K., Mueller U., shulz W. and Strobel M., Guide to Corporate Environmental Cost Management, German Environment Ministry, Berlin ,2003 .

2. المراجع باللغة العربية

- الغالبي محسن منصور ، العامري صالح مهدي محسن ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005.
- جربوع يوسف محمود ، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، دار الوراق للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001.